دولة القانون والبيضاء يتّهمان "الأزمات الدولية" بإضعاف العراق

العكيلي يتفق مع أغلب نصوص التقرير.. والاقتصاد والاستثمار ترى الواقع أسوأ

□ بغداد/ المدى

تباينت آراء الكتل السياسية بخصوص تقرير مجموعة الأزمات الدولية الذي وصف مؤسسات الدولة العراقية بـ"الضعيفة" وتشجع الفساد، إذ ذكر البعض انه يضعف من هيبة الدولة العراقية ويساعد على تدخل بعض الجهات الدولية في الشأن العراقي، إلا أن هناك من تحدث عن واقعية التقرير باعتباره شخّص مكامن الخلل بصورة مهنية،فقداعتبر رئيس هيئة النزاهة المستقيل، رحيم العكيلي، محاربة الفساد في العراق شعاراً تطلقه الطبقة السياسية، معرباً عن اتفاقه مع الكثير من فقرات تقرير مجموعة الأزمات الدولية.

الكثير من مؤسسات الدولة تعمل باجتهاد شخصي

وقال العكيلي في تصريح خص به "المدى"، أمس "إن مقومات مكافحة الفساد موجودة في العراق، إلا أن غياب الإرادة السياسية منع الجهات الرقابية من القيام بواجبها"، متابعا "لاتوجد رغبة من اغلب الجهات السياسية في محاربة الفساد، وان الأخيرة لا تعدو كونها شعارات ترفع من هذه الجهات".

النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي قال "أنا أتفق مع الكثير مما تطرق له التقرير الأممي بوجود فساد مستشر في مؤسسات الدولة العراقية جميعها، وان يجب أن تكون هناك صولة لرئيس الوزراء من أجل القضاء عليه باعتباره آفة من الممكن لها أن تؤثر سلبا على الواقع العراقي".

إلا انه اعترض في الوقت نفسه في اتصال هاتفي مع "المدى" على بعض التوصيات التي تتحدث عن إمكانية الإفادة من المنظمات الدولية لغرض مكافحة الفساد، وتابع "في التوصيات إضعاف لهيبة الدولة العراقية من خلال إتاحة الفرصة للتدخل الدولي في هذا الأمر وهو مرفوض جملة وتفصيلا،وبالتالي يجب أن تنبع الحلول من الداخل باعتبارأن لدينا الكثير من الخبرات التي من شأنها مكافحة الفساد والقضاء على المحسوبية وتدخل الأحزاب وغيرها من الأمور".

لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب، ذكرت أن واقع الفساد في العراق اكبر مما تناوله التقرير الاممي، إذ قال عضو اللجنة عبد الحسين ريسان "إن الحقيقة أسوأ من هذا التقرير بكثير وان العراق يبني دولة بشكل عبثي وليس لدينا تخطيط وان كان الأمر على مستوى وزارة أو دائرة معينة"، مضيفا في تصريح لـ"المدى" أمس " إن المشهد السياسي المعقد يحول دون معالجة ملفات الفساد الإداري وطريقة بناء الدولة بشكل حديث".

وأضاف عضو لجنة الاقتصاد "أنا لست متشائماً لكن يجب وضع النقاط على الحروف وعندما نريد معالجة مسألة يجب تشخيصها" موضحا "الكثير من مؤسسات الدولة تعمل باجتهاد شخصي وكل قراراتها يجب أن تكون لصالح الحزب ومن ثم الدولة"، منتقدا دور مجلس النواب بالقول "إننا لم نؤسس لأي خطوة أو عرف تشريعي أو رقابي، فالنائب يعتمد على إمكاناته الذاتية في متابعة القوانين وهناك عبثية في العمل التشريعي".

وشدد ريسان على ان من يحاول العمل لمصلحة العراق فإن جهوده لا تتكل بالنجاح في الكثير من الأحوال لأنها لا تتلقى الدعم، ولفت إلى أن "الوزارات كل منها تعمل ضمن دائرة اختصاصاتها وليس هناك تنسيق مشترك بين المؤسسات ذات العلاقة"، معربا عن أسفه لـ"أن الوزير يجتمع لغرض سياسي لمدة تزيد على الست ساعات ولا يجتمع داخل وزارته ولو لساعة فقط".

إلى ذلك، قال النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان "يجب أن تتم مراعاة المرحلة التي يمر بها الشعب العراقي لأن المبالغة لا تخدمنا، ويجب ان نبتعد عن التسييس في مثل هذه الأمور لصالح فئة أو أهداف مبيتة"، مبينا "في هذه المرحلة نحتاج إلى الدعم والتقويم الدولي بشكل مناسب يتناسب مع قدر التغيير الذي يحصل في العراق".

وأكد سليمان في تصريح لـ"المدى"، أمس "كان الأجدى بالمنظمة الدولية دراسة الواقع العراقي جيدا وتعمق في الموضوع والابتعاد عن الدراسة السطحية،بل يجب أن تكون عميقة حتى لا تجير لجهات دولية وإقليمية يكون الغرض منها إضعاف العراق".

وفي سياق متصل وصفت الكتلة العراقية البيضاء تقرير مجموعة الأزمات الدولية بشأن العراق بأنه يضعف من هيبة وسيادة العراق ويشجع الدول الإقليمية على التدخل في شؤونه.

وقالت الكتلة في بيان لها "تقرير مجموعة الأزمات الدولية يضعف من هيبة العراق ويحتوي على إشارات سلبية موجهة إلى الحكومة العراقية، وبالتالي تجعل الدول الإقليمية قادرة على التدخل في العراق وتحقيق مآربها الخاصة".

وأضافت إن "التقرير أغفل الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي وهيئة النزاهة وبقية الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد المالي والإداري، ورسم صورة محبطة للوضع وأطلق الحكم بالفشل مسبقا على الجهود المبذولة لملاحقة المفسدين، علما بأن الحرب على الفساد لايمكن أن تتوقف حتى في أقل الدول فسادا".

وبينت الكتلة من خلال البيان أن "التقرير دعا إلى تيسير صياغة مشاريع القوانين وتسريع عملية سنها، في حين أنه لايكاد يمر يوم دون أن يقرأ مجلس النواب العراقي أحد القوانين المهمة أو يصادق عليها، وينبغي أن تكون مجموعة الأزمات الدولية على معرفة بأن عملية تشريع أو سن أي قانون تتطلب قراءته ومناقشته وإجراء التعديلات عليه قبل إقراره، إذ لايمكن لأي برلمان في العالم أن يقر القوانين ويمررها بشكل عبثي".

وتابعت "نحن نرجو من السلطتين التنفيذية والتشريعية أن تأخذا من هذا التقرير ما ينسجم مع المصلحة العراقية وخصوصا في ما يتعلق بوضع منظومة من التشريعات وإجراء إصلاحات سياسية في مؤسسات الدولة، لكننا نؤكد تحفظنا على ما يسببه هذا التقرير من إضعاف للعراق في المجتمع الدولي وانتقاص من سيادته".

يذكر أن مجموعة الأزمات الدولية أشارت للعراق بتقريرها المرقم ١١٣٢٦ حيث اتهمت الحكومة العراقية بترسيخ الفساد لمستوى وصل فيه إلى جميع مؤسساتها ما أسهم بشكل كبير في تدهور الخدمات المقدمة للمواطنين.

الوفد الكردستاني القادم إلى بغداد لن يضمّ ممثلين عن حكومة الإقليم

□ بغداد/ حسام علي

كشفت مصادر مطلعة في ائتلاف القوى الكردستانية للمدى إن الوفد السياسي رفيع المستوى الذي من المؤمل أن يصل إلى العاصمة بغداد مطلع الأسبوع المقبل لن يضم رئيس حكومة الإقليم برهم صالح وإنما سيضم ممثلين عن الأحزاب والكتل الكردية كافة وسيضطلع بمهمة واحد وحصرية وهي مناقشة آليات تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت سابقا بين ائتلاف دولة القانون وائتلاف القوى الكردستانية والتي مهدت لدعم ترشيح المالكي لولاية ثانية بضمنها اتفاقية أربيل، مضيفا إن الوفد سيقف على رغبة المالكي بالالتزام بتنفيذ الاتفاقات وهو غير مخول بالتباحث في آليات وحلول بديلة بل سيستند في مفاوضاته حصرا على ورقة المطالب الكردية التي سبق الاتفاق عليها مع حكومة بغداد.

وكان ائتلاف القوى الكردستانية قد قدم ورقة احتوت على تسعة عشر مطلبا في شهر آب من العام الماضي كأساس لدعم الكرد ترشيح المالكي لولاية ثانية أبرزها التعجيل بتشريع قانون النفط والغاز ودعم تطبيق المادة مئة وأربعين وحسم الصلاحيات الحصرية والمشتركة التي أوردها الدستور. وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إن عدم تمثيل حكومة إقليم كردستان في الوفد جاء بناء على رغبة ابداها رئيس الوزراء وزعيم أئتلاف دولة القانون نوري المالكي والذي طلب ارسال وفد سياسي لبحث الحلول الممكنة للخروج من الأزمة السياسية الحالية كي يمهد لإرسال وفد حكومي آخر يبحث آليات تنفيذ الاتفاقات على نحو فني وتنفيذي في حال نجاح مهمة الوفد الأول.

وعلى صعيد ذي صلة من المنتظر أن يصل اربيل اليوم الخميس وفد من التحالف الوطني برئاسة إبراهيم الجعفري للتباحث مع القادة الكرد في سبل الخروج من الأزمة الحالية التي تعصف بالعلاقة بين الطرفين الحليفين. ويؤكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي " وفد التحالف الوطني سيضم كبار الشخصيات والتي ستمثل مكونات التحالف الوطني وسيبحث آليات الخروج من الأزمة الحالية ومحاولة إذابة الجليد بين الحليفين الاستراتيجيين " وحول الخلاف بشأن القضايا الاستراتيجية أضاف البياتي " التحالف الوطني غير قلق من الخلاف الحاصل مع التحالف الكردستاني على اعتبار أن العلاقة التاريخية التي تجمع الطرفين لايمكن أن تتأثر بزوبعة إعلامية، ومادمنا نحن والكرد نعتمد الدستور مرجعا لحل القضايا الخلافية فلا يمكن أن نصل إلى نقطة افتراق". من جانبه رحب ائتلاف العراقية بما وصفه ببوادر حل الأزمة السياسية بين التحالف الوطني وائتلاف القوى الكردستانية، حيث أكد النائب نبيل حربو عن ائتلاف العراقية " نرحب بأي حل من شأنه التقريب في وجهات النظر بين القوى السياسية واللقاء المرتقب بين الوفد الكردستاني ورئيس الوزراء سيصب باتجاه تفعيل اتفاقية اربيل وهي المشكلة ذاتها التي تعصف بالعلاقة الثنائية بين العراقية والتحالف الوطني،وبالتالي فإن الاتفاق سيصب بمصلحة القوى النيابية كافة "

وكان قانون النفط والغاز قد تسبب بأزمة سياسية بين التحالف الوطني وائتلاف القوى الكردستانية حيث يطالب الأخير بتوزيع صلاحيات إدارة وتطوير الثروة النفطية بين حكومتي الإقليم والمركز، فيما يصرّ التحالف الوطني على حصر صلاحيات الإشراف بحكومة المركز وفقا للدستور بحسب رأيهم، الأمر الذي أدى إلى تهديد الكردستاني بتغيير خارطة التحالفات والانسحاب من الحكومة.

البصرة تتّهم تقصّي الحقائق بإضاعة الحقيقة.. والزاملي: هذا كلام فارغ

اللجنة النيابية كشفت عن تفاصيل التحقيق بهروب المعتقلين

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

اتهم مجلس محافظة البصرة، اللجنة التي أرسلها البرلمان في وقت سابق لمتابعة قضية هروب معتقلي البصرة من السجون الرئاسية، بأنها أضاعت الحقيقة وكشفت عن ملابسات التحقيق خلافا للقانون، الأمر الذي اعترضت عليه لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، والتي شددت على أن عملها كان مهنيا.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في البصرة علي المالكي، "إن عمل هذه اللجان أسهم في إضاعة الحقيقة من خلال فضحهم ملفات التحقيق وبالتالي كان الهاربون على علم بمجريات عمل الجهات المختصة وملاحقتهم"، مضيفا في اتصال هاتفي مع "المدى"، " عندما تم إلقاء القبض على احد الهاربين والذي يدعى بهاء ضاحي خرج عضو من اللجنة في اليوم التالي أمام وسائل الإعلام ليكشف عن تفاصيل الاعتقال كافة وما اعترف به الإرهابي، وهذا الأمر خلاف للقانون حيث يجب الاحتفاظ بسرية التحقيق".

وينقل رئيس اللجنة الأمنية عن عضو لجنة تقصي الحقائق قوله صبيحة إلقاء القبض على ضاحي "لقد تم إلقاء القبض على احد الفارين وهو بهاء ضاحي بعد أن أصيب بإحدى ساقيه بطلق ناري، ومن ثم روى لنا تفاصيل هروبه، نافيا تعاون الأجهزة المشرفة على السجون في إخراجه من المعتقل"، ومن ثم يعلق المالكي "أوصل عضو اللجنة من خلال ما أدلى به رسائل إلى باقي الفارين في حال إلقاء القبض عليهم أن يقولوا وفق ما اعترف به ضاحي وان كان خلافا للحقيقة".

المالكي يذهب إلى ابعد من ذلك بالقول " أيعقل أن يتم الكشف عن أسماء المحققين تحت ذريعة اتهامهم بالاشتراك في عملية التهريب؟،فتنظيم القاعدة تعرف على أسماء الضباط وبالتالي يسهل عليه الوصول إليهم".

بدورها رفضت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب الاتهامات التي أطلقها المالكي على عمل اللجان التحقيقية، مشددة على أن عملها كان مهنيا وشخص مكامن الخلل في سجون البصرة التي أسهمت في هروب المعتقلين.

عضو اللجنة حاكم الزاملي قال " علمنا ليس شرطوياً حتى نكشف عن أوراق التحقيق، وبالتالي لجاننا لا تكشف عن المجرم أو تحقق مع المتهمين إنما تقويمنا استراتجي على مستوى عال، يتعلق بفعالية القوات الأمنية وعمل كبار القادة، ومن ثم نرفع التوصيات إلى البرلمان الذي بدوره يخاطب الحكومة في حال وجود تقصير أو نقص في المعدات لغرض إجراء اللازم".

مجمع القصور الرئاسية في البصرة

وتابع الزاملي في اتصال هاتفي مع "المدى" " كيف نطلع على أوراق التحقيق إذا كنا لم نرسل على أي محقق حتى نطلع على أجراءاتهم"، مبينا " كذلك لم نجلس معهم، فعملنا منفصل عن الشرطة والجهات التحقيقية"، مشددا على أن "لجان تقصي الحقائق البرلمانية حققت في بعض المرات ودانت أشخاصاً معينين بعد ورود عدد من الشكاوى نتيجة وجود اختراقات في أجهزة الشرطة من خلال الرشاوى والمنافع والمصالح التي قد توقع التهمة على شخص ليس مذنبا".

إن جميع إجراءات التحقيق التي يقوم بها البرلمان غير دستورية ولا قيمة لها باعتبار أن السلطة القضائية هي صاحبة الاختصاص.

ومن ثم تطرق عضو لجنة الأمن والدفاع إلي حادثة هروب السجناء في البصرة وقال "لقد شخصنا الخلل وأكدنا إمكانية تكرار حالات الهروب في سجون أخرى وهو ما حصل فعلا لأن اغلبها غير ملائمة وغير قادرة على الحفاظ على السجناء لا من ناحية حقوق الإنسان ولا توفير الأمن لهم".

وعن اتهام المالكي عمل اللجان بأنها أضاعت الحقيقة قال الزاملي "هذا كلام فارغ، وتقريرنا تم رفعه وبينا تقصير ضباط وقادة كبار بينهم قائد شرطة بغداد الحالي عادل دحام وتم رفع هذه التوصيات إلى البرلمان ومن ثم الحكومة من اجل تغيير بعض القيادات وإحالة الآخرين إلى المحاكم".

وفي سياق متصل، اعتبرت اللجنة القانونية في مجلس النواب، إن جميع إجراءات التحقيق التي يقوم بها البرلمان غير دستورية ولا قيمة لها باعتبار أن السلطة القضائية هي صاحبة الاختصاص.

عضو اللجنة، محمود الحسن قال "إن عمل هذه اللجان غير دستوري، لأن السلطة القضائية المعنية بالأمر، وان أي توصيات خرجت بها اللجان التحقيقية النيابية، ومن بينها تلك التي بحثت هروب السجناء في البصرة غير ملزمة ولا قيمة لها من الناحية القانونية بالرغم من مصادقة البرلمان عليها".

ولفت الحسن في تصريح لـ"المدى" أمس، "إن الكلمة الحسم تكون للقضاء العراقي لا للبرلمان"، موضحا "يجب إحاطة التحقيق بسرية كاملة على عكس ماذهبت إليه اللجان البرلمانية، وان التحقيق يجب أن يعتمد من أشخاص مهنيين لا من النواب الذين يجهلون هذه الأصول في أغلب الأحيان.

وخلص الحسن إلى "لقد شخصت حين تم عرض تقرير لجنة تقصي حقائق هروب معتقلي البصرة، إن هذا الأمر خلاف للقانون".

اعلام

◆ الجبوري: سنمنع بقاء المدربين الأميركان

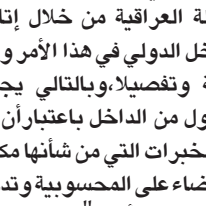

أكد النائب عن تيار الأحرار جواد الجبوري، وجود إمكانية منع تمرير اتفاقيات مع الجانب الأميركي في مجلسي الوزراء والنواب.

وقال الجبوري: إن لدى الصدريين إمكانية منع تمرير أي اتفاقية تخص بقاء القوات الأميركية أو المدربين، وذلك من خلال العلاقات التي يتحلى بها التيار مع الكتل السياسية التي تتماشى مع وجهة نظره الداخلية والخارجية، إضافة إلى حجم التيار في مجلسي الوزراء والنواب.

◆ الخفاجي: مطالب العراقية للتوازن تعجيزية

اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد المهدي الخفاجي، مطالب القائمة العراقية بجعل منصب مدير العام ضمن التوازن بمؤسسات الدولة بـ "بالتعجيزية والمعرقلة". وقال الخفاجي في تصريح أمس: إن ائتلاف دولة القانون مستعد لتنفيذ التوازن في مؤسسات الدولة ما لم يخالف القوانين والدستور، مبيناً وجود إمكانية تطبيق التوازن في مناصب الوزراء ووكلائهم، لكن من غير المعقول أن ندخل منصب المدير في هذه المسالة.

◆ نجيب: تخصيصات "السياسات" بعد إقراره

أكدت النائبة عن التحالف الكردستاني نجيبة نجيب إن" توفير التخصيصات المالية للمجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية بعد إقراره من قبل مجلس النواب ليس بالمهمة المستحيلة". وقالت "بإمكان مجلس النواب الإيعاز إلى وزارة المالية بتوفير التخصيص المالي المطلوب للمجلس الوطني في الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ بعد إقراره". وأضافت إن " البرلمان له الحق في مناقلة الأموال بالموازنة وفق الوفورات المالية والتوافقات السياسية".